جامعة مولاي إسماعيل
UNIVERSITÉ MOULAY ISMAÏL

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES

مسلك التاريخ والحضارة

السداسي السادس

قضايا معاصرة

الأستاذ : لمراني علوي محمد

2020_2019

القسم الأول

- جذور النزاع حول الصحراء المغربية
- النزاع العسكري والسياسي حول الصحراء.

الفصل الأول :جذور النزاع حول الصحراء المغربية

المبحث الأول : نشأة الحدود المغربية الجزائرية :

يعود أصل نشأة جزء ممن الحدود المغربية الجزائرية إلى عهد التواجد العثماني بالمنطقة،فبعدما تمكنت الإمبراطورية العثمانية من ضم أغلب أقطار المغرب العربي،ما عدا الجزء المتمثل في المغرب الأقصى،نشبت منازعات بين الجانبين العثماني و المغربي حول حدود مجالات سيادة كل منهما و قد تم حسم بعض هذه النزاعات عن طريق تخطيط بعض الحدود التي شكلت فيما بعد أساسا للمفاوضات التي جرت بين كل من المغرب وفرنسا التي احتلت الجزائر منذ عام 1830.[1]

و تتضمن الاتفاقيات و المعاهدات المبرمة بين كل من المغرب و الجزائر عند بداية احتلالها من طرف فرنسا إشارات واضحة إلى معالم تلك الحدود التاريخية التي وضعت بالاتفاق بين العثمانيين و المغاربة في بداية القرن السادس عشر،و التي كان الهدف منها تحديد نقطة نهاية التوسع العثماني في الاتجاه الغربي أمام التصدي السعدي و العلوي.

و بخلاف الظروف السياسية التي جرى فيها وضع الحدود بين الدولتين العثمانية و المغربية بحيث كانت هذه الأخيرة تفاوض من منطلق التصدي للتوسع العثماني،كانت الاتفاقيات الحدودية الأخرى التي جرى توقيعها بين فرنسا المحتلة للجزائر و المغرب تكتنفها ظروف سياسية مغايرة [2] طبعت موقف المغرب بالضعف الناجم عن انهزام قواته في إحدى معاركها أمام القوات الفرنسية،و يتعلق الأمر بمعركة أيسلي التي اضطر المغرب في نهايتها إلى إمضاء معاهدة الصلح مع فرنسا سنة 1844م ثم توقيع معاهدة حدودية بعد ذلك لفائدة الطرف الفرنسي الذي خرج قويا من المعركة.

ففي ظل هذه الظروف المتميزة باندفاع المد الاستعماري الأوروبي بالمنطقة تم توقيع اتفاقية الحدود المعروفة باتفاقية "لالة مغنية"عام 1845م و ذلك بالمدينة الواقعة وجدة وتلمسان و التي تحمل هذه الاتفاقية اسمها،و كان هدف فرنسا من وضع هذه الحدود عكس

---

[1]- Michel Foucher ,op.cit.p.157

[2]- عبد الهادي التازي:التاريخ الدبلوماسي للمغرب.المجلد العاشر.مطبعة فضالة المحمدية 1989.ص 16/14 .

نية المغرب الرامية إلى وضع أسس سلام بين الجانبين،يكمن في فتح باب بشرق المغرب للدخول منه إلى بقية الأراضي المغربية،كما تعمدت نهج أسلوب الخداع و الغموض في المفاوضات لاستغلال ذلك في الوقت المناسب قصد التوسع على حساب المغرب.و إلى جانب هذه الإتفاقية الحدودية بين المغرب وفرنسا اضطر المغرب كذلك إلى قبول اتفاقيات أخرى غير متكافئة تهم حدوده ومصير أجزاء عديدة من كيانه السياسي و ذلك مباشرة بعد تدويل "المسألة المغربية"خلال مؤتمر مدريد وذلك في 3 يوليوز 1880 الذي شاركت فيه الولايات المتحدة و إحدى عشر دولة أوروبية.فقد شكل هذا المؤتمر الدولي،بالإضافة إلى حدث هزيمة المغرب في عام 1844 أمام فرنسا وهزيمته كذلك أمام اسبانيا في أكتوبر 1859م أهم دوافع انطلاق المنافسات الاستعمارية الأوروبية على البلاد. [3] و كانت القوى الأوروبية تبرر اهتمامها بالمسألة المغربية انطلاقا من اعتبارات مصلحتها الخاصة المرتبطة بالمنطقة، ففرنسا مثلا كانت تبرر هذا الاهتمام بمحاذاة ممتلكاتها بالجزائر بالمملكة الشريفة و لذلك فهي لم تكن تخفي رغبتها المبيتة في ضم بقية أجزاء افريقيا الشمالية إلى هذه الممتلكات،كما كانت اسبانيا المحتلة للثغور المغربية الشمالية منذ القرن الخامس عشر تعبر عن نيتها في الاستيلاء على القاعدة الجنوبية الخلفية للمغرب في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا المتحكمة في جبل طارق ومن خلاله في حوض البحر الأبيض المتوسط تسعى إلى بسط نفوذها على مدينة طنجة أو على الأقل جعلها منطقة محايدة أما ألمانيا فقد كانت مهتمة بالموارد المنجمية لشمال المغرب وجنوبه في حين كانت لايطاليا حساسية من كل ما كان يجري بالمنطقة المتوسطية خوفا على نفوذها بليبيا .إن هده الظروف السياسية الدولية التي جعلت المغرب محاطا من كل جانب بالطماع الأجنبية وخطر تفككك أوصاله،دفعته بقبول تلك المعاهدات التي سليته استقلاله وسيادته على أجزاء مهمة من ترابه،إذ تضمنت تلك المعاهدات بنودا تمنح الحماية الأوروبية لبعض المغاربة وسحب بعض الأقاليم من نطاق السيادة المغربية إلى أن عم واقع الاستعمار والحماية كل أطراف البلاد.غير أن الاتفاقيات و المعاهدات التي تم إبرامها بين أسبانيا وفرنسا معا من

---

[3]- Med.Lamouri :le contentieux relatif aux frontières terrestres du maroc.1979 p.14

جهة و المغرب من جهة أخرى تظل الأهم من نوعها في مجال نشأة الحدود السياسية للمغرب،سواء من جهته الشمالية أو الشرقية كما تعكس هذه الاتفاقيات بداية انتصار المفهوم الغربي لمسألة الحدود على المفهوم المخزني التقليدي الذي كان ينهي حدود المملكة الشريفة عند نهاية مجال البيعة والولاء للسلطان.هكذا تعد الحدود المغربية الجزائرية من صنع العامل الاستعماري بالدرجة الأولى،وذلك في أجواء ظروف سياسية متميزة كان للاستعمار فيها دور أساسي أمام غياب أو بالأحرى ضعف دور و موقف المغرب و إن كان وضع هذه الحدود قد خضع للاتفاقيات و معاهدات. [4] يظهر أن مفاوضات قد سبقتها قبل إقرارها بصورة نهائية،و ذلك كما هو الأمر بالنسبة لمعاهدة الصلح الموقعة بطنجة في سبتمبر 1844 م أو اتفاقية لالة مغنية الموقعة في مارس1845م إلا أن غياب دور المغرب و موقفه في إقراره بعض هذه الحدود كان جليا بصورة خاصة في الاتفاقيات التي جرت بين اسبانيا و فرنسا حول المغرب،و ذلك فيما بين سنتي 1900 و 1912 من جهة،ثم تلك الحدود الإدارية – و التي سرعان ما تحولت إلى حدود سياسية– التي قامت فرنسا بتخطيطها بمبادرة الفردية منها فيما بين سنتي 1900و 1934.و إذا كان المغرب قد استطاع بعد نيل استقلاله السياسي حسم موقفه من بعض خلافاته الحدودية الموروثة مع جارته الجزائر،فإنه في المقابل ما يزال يعمل على إنهاء بعض مشاكله الحدودية والترابية الأخرى التي خلفها الاستعمار الاسباني بالجزء الجنوبي من المغرب و المتمثل بصفة خاصة في قضية الصحراء بالإضافة إلى محاولته استرجاع بعض ثغوره الساحلية حتى تعود حدوده الشمالية إلى وضعها قبل احتلال هذه الثغور في القرن الخامسة عشر.

إن مخلفات العهد الاستعماري لكل من فرنسا و اسبانيا بأقصى الجزء الغربي لمنطقة المغرب العربي – وخاصة ما يرتبط بهذه المخلفات من قضايا حدودية و ترابية– شكلت أحد أهم أسباب التوتر والنزاع بالمنطقة [5] و لم تسعف كل المحاولات الدبلوماسية و العسكرية في حسم بعض جوانب هذا النزاع الذي ما يزال قائما برغم طول مرحلة استقلال

---

[4]- عبد الهادي التازي:التاريخ الدبلوماسي للمغرب.المجلد العاشر.مطبعة فضالة المحمدية 1989.ص 16/15.

[5]- Voir :Patrick-Charles Renaud :combats sahariens 1955/1962.Jacques Grancher Paris 1993.PP.11/21

أقطار المنطقة،و كذا برغم محاولات تجاوز هذه الخلافات الحدودية و الترابية عن طريق أنشاء اتحادات بين كافة أطراف المنطقة الخمسة.

المبحث الثاني: دور الاستعمار الفرنسي في وضع الحدود المغربية الجزائرية

إن أول إشارة من طرف فرنسا إلى ما ينبغي أن يكون عليه موقع الحدود بين المغرب و الجزائر،وردت في نص معاهدة الصلح المبرمة بطنجة بينها و بين المغرب في أعقاب معركة إيسلي التي دارت بين القوات الفرنسية المحتلة للجزائر والقوات المغربية المساندة للثورة الجزائرية المناهضة لهذا الاحتلال و نتيجة لهزيمة قواته في هذه المعركة،اضطر المغرب إلى توقيع معاهدة طنجة في شتنبر 1844م التزم بمقتضاها بالتخلي عن مواصلة الدعم للثورة الجزائرية كأحد الشروط الأساسية لعقد صلح و مهادنة مع فرنسا،إذ نص الشرط الأول من هذه المعاهدة على انسحاب القوات المغربية المتمركزة في الحدود الفاصلة بين المغرب و الجزائر المستعمرة ، وعدم الإبقاء على هذه القوات"إلا ما يلزم في تقدير الصلح و حفظ المحادة،و عدم الزيادة في عدد هذه القوات من طرف سلطان المغرب إلا بعد اطلاع الفرنسيين بذلك واتفاقهم عليه"

و بعد الإشارة إلى التزام كل من المغرب وفرنسا بعدم تأييد أحدهما لأعداء الطرف الآخر و عدم مناصرة الأمير عبد القادر في البلاد التي يحكمها سلطان المغرب،يبرز الشرط الخامس من المعاهدة وضعية الحدود القائمة بين البلاد التي يحكمها سلطان المغرب و مستعمرة فرنسا بالجزائر.و يؤكد هذا الشرط على أن تضل الحدود المغربية الجزائرية كما كانت معلومة و معروفة في عهد تواجد الترك على أرض الجزائر،و في هذا إشارة واضحة إلى ضرورة الإبقاء على تلك الحدود السابقة التي وردت في الاتفاق العثماني المغربي .[6] كحدود بين البلدين في عهد الاحتلال الفرنسي،أي أن يظل واد تافنا هو الحد الفاصل بين البلدين كما أكدت الشروط الأخرى على أن أي تعديلات جديدة تظهر حول الحدود ينبغي أن تراعي مقتضيات معاهدة طنجة.

---

[6]-هناك إشارة إلى أن الحدود الفاصلة بين الحكم التركي والمغربي لم تكن محددة وموضوعة بطريقة تعاقدية أنظر هامش كتاب العموري ص 32.

غير أن شروط هذه المعاهدة لم تحترم من طرف فرنسا،و خاصة خلال توقيع معاهدة أخرى،تنفيذا لما ورد في الشرط الخامس من معاهدة الصلح،بحيث تقرر عقد اجتماع آخر بين المغرب و فرنسا لوضع حدود ثابتة بينهما على أساس اعتبار واد تافنا هو الحد الفاصل بين الطرفين،و قد عين المغرب حميدة بن علي ممثلا عنه كما عينت فرنسا **"ألكونت دولارو"** مندوبا عنها في اجتماع للطرفين جرى بقرية "لالة مغنية" بهدف تخطيط الحدود في 18مارس1845م [7].و تضمنت اتفاقية "لالة مغنية" سبعة شروط تهم كل منها مسألة الحدود المغربية الجزائرية وذلك بعد تأكيد مقدمة نص المعاهدة على أن هذه الشروط إنما تم الاتفاق عليها من طرف نائبي التفويض لكل من سلطان المغرب و سلطان فرنسا عملا بالشرط الخامس الوارد في معاهدة الصلح السابقة المتعلقة بتحديد حدود الجانبين.

و أشار الشرط الأول لمعاهدة "لالة مغنية" إلا أن وكيلي السلطتين بالمغرب و الجزائر اتفقا علىّ إبقاء الحدود بينهما كما اتفقا عليها في الماضي بين ملوك الترك و ملوك المغرب السابقين بحيث لا يتعدى أحد حدود الآخر، ولا يحدث بناء في الحدود في المستقبل و لا تمييزا بالحجارة،بل تبقى كما كانت قبل استيلاء الفرنسيين على مملكة الجزائر.

و أوضح الشرط الثاني من المعاهدة أن هذه الحدود تم تعيينها من طرف الوكيلين معا و تراضيا عليها، بحيث إنها صارت واضحة معلومة كالخط و أن ما كان غربي هذا الخط فهو لمملكة المغرب و ما كان شرقيه فهو لمملكة الجزائر.أما تفصيل المجالات الترابية المميزة بهذا الخط،فقد ورد في الشرط الثالث و بعض الشروط التي تلت،فحسب الشرط الثالث فإن منطلق الحدود يبتدئ عند ملتقى وادي "عجرود" مع البحر الأبيض المتوسط، و تمتد جنوبا عبر خط مضبوط مارا بمناطق معينة و معروفة و محددة على خريطة مرفقة بالإتفاقية إلى أن تصل إلى ثنية الساسي في مسافة تتعدى مئة كلمتر مربع.و إذا كان جزء من الحدود المنصوصّ عليها في الشرط الثالث قد تم تحديدها بالاستناد إلى مقاييس ترابية و إقليمية ومعروفة للطرفين،فإن جزءا آخر من هذه الحدود أشير إليه اعتمادا على أماكن تواجد مجموعة من القبائل.بحيث تم تقسيم القبائل التابعة للمغرب والقبائل

---

[7]- عبد الهادي التازي:التاريخ الدبلوماسي للمغرب.المجلد العاشر.مطبعة فضالة المحمدية 1989.ص16.

الخاضعة للسيادة الفرنسية.و صارت تخطيط هذه الحدود تقسيما و تجزيئا للقبائل و القصور في المنطقة المحاذية للبلدين أكثر مما هو ترسيم أو تخطيط للحدود،ولم يراع هذا التقسيم مصالح القبائل بقدر مراعاة مصالح فرنسا وميولها التوسعية،إذ أن القبيلة الواحدة كانت تقسم إلى جزأين أحدهما تابعا للمغرب و الآخر ملحقا بالمجال المحتل من طرف فرنسا في الجزائر .و يتطرق الشرط الرابع لوضعية المجال الصحراوي المشترك بين المغرب و الجزائر،و ينص على عدم وضع أي حد فاصل بهذا المجال لكونه لا يحرث،و إنما هو مرعى للقبائل المتنقلة التي ينبغي أن تضل تنتفع بموارد الصحراء المائية والكلئية،كما يقتضي هذا الشرط عدم تجاوز سلطة كل من السلطان المغربي و السلطان الفرنسي إلى الرعايا و القبائل غير الخاضعة لولائه و حكمه،مقسما هذه القبائل الصحروية إلى أعراب غربية و هم:المهاية و بني قيل أولاد سيدي الشيخ الغرابة و عمور الصحراء و حميان الجنبة، ثم أعراب شرقية المكونين من أولاد سيدي الشيخ الشراقة و كافة حميان من غير حميان الجنبة.و كما خضعت القبائل إلى التقسيم،فقد خضعت القصور و القرى لنفس هذا التقسيم، و ذلك في الشرط الخامس للمعاهدة الذي يشير إلى أن قصور فجيج و قصر بيش هي من ضمن مجال السيادة المغربية،في حين تدخل عين الصفراء و سفيسفة و عسلة و تيوت وشلالة و الأبيض و بوسمفون في إطار المجال الترابي الجزائري.

أما الشرط السادس،فيقضي بأن الأرض التي هي قبلة قصور الفريقين في الصحراء والخالية من الماء،فإنها لا تحتاج للتحديد لكونها أرض فلاة، اختتم الطرفان المتفاوضان نص المعاهدة بالتذكير بما ورد في الشرط السابع من ضرورة مواصلة العمل على الوفاء بمضمون الشرط الرابع من معاهدة الصلح الموقعة بين الجانبين بطنجة عام 1844م و ذلك "لنفوذ كلمة السلطانين و تصحيح المحبة وإبقاء المودة بين الدولتين و الألفة بين الجانبين"، كما ينص هذا الشرط الأخير على طرق التصديق على معاهدة "لالة مغنية" لتصبح سارية المفعول بحيث تطبع نسخة منها بطابع سلطان المغرب و يأخذها سلطان فرنسا ،و يجري تبادل النسختين بطنجة بعد أن يضع كل واحد من النائبين المفوضين توقيعه و خاتمه في كل نسخة من النسختين.

إن شروط معاهدة "لالة مغنية" تبرز بوضوح أن هذه الأخيرة لم تقم إلا بتخطيط حدود المجالات الفلاحية أو شبه الفلاحية، في حين أهملت و تجاهلت الحدود في المناطق الصحراوية الواقعة جنوب فجيج ، وهو ما كان يشكل قصورا كبيرا في المعاهدة مقصودا من طرف فرنسا لاستغلاله لصالحها فيما بعد.[8]

كما حرصت فرنسا على أن تتضمن هذه المعاهدة غموضا في بعض بنودها و فقراتها كما هو الشأن بالنسبة للشرط السادس الذي نص على أن الصحراء لا تحتاج إلى تحديد لكونها أرض فلاة خالية من الماء،و قد اتضح هدف فرنسا من عدم رغبتها في وضع حدود بالمناطق الصحراوية التي كانت إلى احتلالها في الوقت المناسب.و بالفعل فقد سعت فرنسا فيما بعد إلى استغلال هذا القصور الوارد في المعاهدة وغموض بعض بنودها، فقامت باقتطاع أجزاء مهمة من الأراضي المغربية بالتتابع في السنوات 1874و 1876 و 1888و18931 ثم 1894،و ذلك بالمنطقة الممتدة ما بين البحر الأبيض المتوسط و ثنية الساسي جنوبا.أما المناطق الصحراوية،فقد تحقق لفرنسا كذلك هدف بدعوى إعادة تنظيمها من الناحية الإدارية.و تواصلت عمليات الاحتلال وضم المناطق الصحراوية إلى مجال السلطة الفرنسية بالجزائر إلى بداية الثلاثينيات حينما تم احتلال منطقة تندوف من طرف القوات الفرنسية و إلحاقها هي الأخرى بالتراب الجزائري[9] ووضع حد بذلك لمصير المنطقة المغربية الواقعة جنوب فجيج التي شمل الغموض وضعيتها في"لالة مغنية" ، مما أفاد في النهاية أطماع فرنسا ومخططات بالجبهة الغربية لمستعمرة الجزائر.

إن اقتطاع هذه الأجزاء الترابية المغربية كان يرافقه في نفس الوقت قيام السلطات الفرنسية بوضع حدود و علامات فاصلة بين المجالات التابعة للسيادة الفرنسية بالجزائر و

---

[8]- Med.Lamouri :le contentieux relatif aux frontières terrestres du Maroc.1979 p32

[9]- كانت الموارد المعدنية والطاقية التي كانت تكتنزها هذه المناطق الصحراوية إحدى الدوافع الأساسية لضمها إلى مجال السلطة الاستعمارية الفرنسية التابعة للجزائر،فقد كانت تتوفر المنطقة على الحديد و الهغار يتوفر على الأورانيوم انظر:

Armand Fremont : Algérie les carnets de guerre et de terrain d'un géographe, Maspero , paris 1980 ,p 224.

مجالات السيادة المغربية تحت مبررات التنظيمات الإدارية،و ذلك سعيا لتوسيع نطاق النفوذ الفرنسي بالجزائر على حساب الغرب [10] .

المبحث الثالث : دور اسبانيا في التأثير على وضعية الحدود المغربية :

إن وضعية الحدود المغربية لم تخضع فقط للظروف السياسية التي لعبت فيها فرنسا دورا حاسما وفاعلا،قبل و أثناء الحماية التي فرضتها على المغرب و بخاصة بعد احتلالها للجزائر و إلحاق أجزاء مهمة و مناطق شاسعة من التراب المغربي إلى أول مستعمراتها بشمال إفريقيا، و ذلك بالأطراف الشرقية والجنوبية المغربية، مما نتج عنه تغيير كبير في وضعية الحدود الفاصلة بين البلدين.فإلى جانب فرنسا لعبت قوى دولية بارزة في القرن الماضي وبدية هذا القرن دورا مماثلا في التأثير على طبيعة الحدود المغربية ووضعية المجال الترابي المغربي في ظل ظروف كانت فيها المنافسات بين تلك القوى متأججة بهدف الحصول على مناطق نفوذ لها بالمنطقة،و كان من أهم تلك القوى التي لعبت هذا الدور اسبانيا التي كان اهتمامها بالمغرب مبكرا ويعود إلى نهاية القرن الخامس عشر .

و يتمثل دور اسبانيا في مجال التأثير على وضعية المغرب الترابية وحدوده السياسية في ثلاث مناطق من البلاد، ويتعلق الأمر بالصحراء الغربية في الجزء الجنوبي للمغرب و منطقة إيفني ثم الثغور الشمالية للمغرب المقابلة للسواحل الإسبانية. [11]

و إذا كان المغرب قد استطاع عبر عدة مراحل تاريخية تسوية بعض قضاياها الحدودية مع اسبانيا كقضية إيفني، فإنه في المقابل لم يتمكن من التوصل إلى تسويات مماثلة لبقية أطرافها الترابية الأخرى،إذ ظلت قضية الصحراء إلى الآن خاضعة إلى محاولات إيجاد حلول لها لكن دون جدوى نظرا لكونها أخذت أبعادا دولية شائكة و معقدة [12] بعد

---

[10] - Michel Foucher ,op.cit.p.178

[11] - Rachid LAZRAK :Le contentieux territorial entre le Maroc et l'Espagne ,Dar Elkitab ,Casablanca,1er édition ,1974,p 23

[12] -عبد الله هدية : مشكلة الصحراء الغربية:آفاقها و أبعادها الإقليمية و الدولية .المجلة المصرية للقانون الدولي العدد 35 السنة 1979 ص 135 .

انسحاب اسبانيا منها كما لا تزال مسألة الثغور الشمالية المغربية خاضعة لحكم و سيادة اسبانيا منذ بضعة قرون خلت ،مما جعل وضعية الحدود و المجال الترابي المغربي يتسم بالخلل و العدم و عدم الاكتمال و التسوية النهائية .إن الاحتلال الاسباني لأجزاء مهمة من تراب المغرب و انعكاسات ذلك على حدوده كان سابقا للآثار و الانعكاسات التي كانت للتواجد الفرنسي على قضية الحدود المغربية،إذ أنه إلى غاية النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت إسبانيا تنظر إلى المغرب على أنه عدوها الاستراتيجي الذي ينبغي محاربته باستمرار و الاستيلاء على أراضيه . و قد تبلورت هذه السياسة العدائية من طرف اسبانيا ضد المغرب عن طريق مجموعة من العمليات و الإجراءات التوسعية التي تمثلت أهمها في احتلال الجزر الجعفرية عام 1845م بعدما احتلت في وقت مبكر مدينتي سبتة ومليلية وتوسيع حدود هذه الأخيرة عام 1859م ثم اجتياح القوات الاسبانية كذلك للمغرب عام 1860م . غير أن انهزام خلال مقاومته للجيوش الاسبانية أجبره على الدخول مع اسبانيا في علاقات غير متكافئة اضطر معها إلى قبول عدة معاهدات و اتفاقيات كرست هيمنة الاسبانيين و استيلائهم على أجزاء ترابية بشمال و جنوب المغرب،و كانت معاهدة السلام المبرمة بين الطرفين و اسبانيا عام 1868م بداية هذه العلاقات غير المتكافئة الجديدة التي أصبحت تحكم الجانبين.و إذا كانت تلك المعاهدات قد كرست الاحتلال الاسباني للمغرب و اقتطاعها لأجزاء شاسعة من ترابه ، فإنها مثلت كذلك من جهة أخرى الاعتراف الرسمي لاسبانيا بوجود المغرب ككيان سياسي و ليس فقط كمجال يقطنه مسلم كانت اسبانيا تحرص على محاربته دون انقطاع.و على الرغم من أن نية اسبانيا كانت متجهة نحو إلحاق الشطر الشمالي من المغرب إلى مجال نفوذها السياسي خلال النصف من القرن الماضي،فإن موازين القوى بين الدول المتكالبة و الطامعة بالمنطقة حالت دون تحقيق هذه الأهداف التوسعية الاسبانية،فإلى جانب الصراع الذي كان يدور بين فرنسا واسبانيا حول مجالات نفوذهما بالمغرب ،كانت دول أوروبا أخرى تنازعهما هذا النفوذ الترابي،و تعد بريطانيا أبرز تلك الدول خصوصا أنها كانت قد حصلت على امتيازات جمركية بالمغرب

بمقتضى اتفاقية تم توقيعها عام 1856.[13] و طالما شكلت بريطانيا حاجزا منيعا وعنيدا أمام التوسع الاسباني بشمال المغرب الذي شمل بالخصوص مدينة تطوان والاستيلاء على مدينة طنجة مما دفع اسبانيا إلى عقد معاهدة سلام مع المغرب في 26 أبريل 1860 تمخض عنها الاتفاق على دفع تعويضات و جلاء القوات الاسبانية عن مدينة تطوان وضبط حدود مدينتي سبتة و مليلية و تنازل المخزن المغربي عن ميناء إيفني لفائدة اسبانيا .

و كما لجأت فرنسا فيما قبل إلى أسلوب الخديعة و اعتماد أسلوب الغموض في الاتفاقيات التي أبرمتها مع المغرب لاستغلال ذلك في الوقت المناسب تحقيقا لأهدافها التوسعية .و مراميها الاستعمارية ، فإن اسبانيا لجأت هي الأخرى إلى نفس الأسلوب في اتفاقياتها مع المغرب و ذلك لضمان أفضل و أوسع مجال لنفوذها السياسي و الاقتصادي بالبلاد.وقد أصرت اسبانيا على التشبث بتفسيرها للمادة الثامنة من معاهدة السلام لعام 1860 التي تنص على أن السلطان المغربي يلتزم بالتنازل إلى الأبد السلطان الاسباني على الجزء الساحلي الأطلسي القريب من «سانتا كروز دوبيكينا» الذي يكفي لإقامة مكان للصيد مماثل للذي كانت تملكه اسبانيا في السابق .كما تم الاتفاق على أن يقوم ممثلون على الجانبين المغربي و الاسباني بتعيين و تحديد مكان "سانتا كروز دوبيكينا"، غير أن هؤلاء الممثلين لم يتمكنوا من التوصل إلى الاتفاق حول هذا المكان الذي كانت اسبانيا تسعى إلى جعل مركزا تجاريا يستقطب منتوجات المنطقة و بعد فشل عدة محاولات للقيام بعمليات التعيين هذه أصر الإسبانيون على اختيار منطقة ايفني و جعلها المكان المقصود والمشار إليه في معاهدة السلام .و قد كان السكان المحليون والقبائل بالجنوب المغربي يرفضون هذا التواجد الاسباني و يقاومونه كما كان السلطان المغربي آنذاك حريصا على بذل أقصى الجهود للحيلولة دون تنفيذ المادة الثامنة من معاهدة السلام لما تنطوي عليه من خطر يتهدد سيادة المغرب على مناطقه الجنوبية و كذا خطر تهديد موارد تلك المنطقة الاقتصادية والتجارية.هذا بالإضافة إلى الحرص على ضرورة المحافظة على الوحدة الترابية للبلاد.و

---

[13] - Charles – André JULIEN :Le MAROC face aux impérialismes 1415/1956,Edition J.A1978, P.29

في محاولة لتفادي تنفيذ مقتضى هذه المادة ،تقدم المغرب بمقترحات لاسبانيا تقضي بتمكين هذه الأخيرة من تعويضات مالية أو ترابية مقابل تنازلها عن تطبيق محتوى تلك المادة،و كان التعويض الترابي الذي تقدم به المغرب يتمثل في تنازله عن مكان يدعى "رأس الماء"يوجد قبالة الجزر الجعفرية بالساحل الشمالي للمغرب .غير أن اسبانيا ظلت متشبثة بموقفها و بنص معاهدة السلام .و من جهة أخرى يتبدى بوضوح في المادة الثامنة من معاهدة السلام أن الهدف من إقامة الاسبانيين بإحدى موانئ الساحل الأطلسي يكمن في تمكينهم من ممارسة نشاط الصيد البحري و ليس بسط نفوذ سياسي أو سيادي بهذه المنطقة،فتنازل المغرب بمقتضى هذه المادة لا يعني تنازله عن سيادته بصورة مطلقة و إنما لتمكين الاسبان من ممارسة نشاط اقتصادي يتمثل في الصيد.كذلك ينطوي اختيار الاسبان لميناء ايفني –على أساس أنه المكان المقصود ب"سانتا كروز دوبيكينا"-على خطأ مقصود تعود خلفياته إلى أن إحدى مواد معاهدة أبرمت في 26 ماي 1767 كانت قد أشارت إلى إقامة منطقة للصيد البحري بجنوب وادي النون،و هي منطقة موجودة في مكان غير منطقة إيفني التي أصر الاسبان على اعتبارها هي المقصودة بـ "سانتا كروز دوبيكينا".

و قد عرفت منطقة إيفني جلاء الاسبانيين عنها بعد مفاوضات جرت بين البلدين في أعقاب الاستقلال السياسي للمغرب و ذلك لكون هذه المنطقة التي لم تكن مساحتها تزيد في بداية احتلالها عن 70 كلم^2 و كانت أهميتها الاقتصادية آنذاك تتمثل في قربها من إحدى الأسواق المهمة بتلك الجهة و هو سوق كلمين بالإضافة إلى موقعها البحري وتواجدها في نقطة تقاطع الطرق الجنوبية،لم تعد لها في النصف الثاني من القرن العشرين تلك الأهمية الاقتصادية السابقة مما ساعد على إيجاد تسوية بشأنها بين البلدين بطريقة سريعة بخلاف المناطق الأخرى التي كانت تحتلها أسبانيا والتي لم تؤد المفاوضات بخصوصها إلى حل مماثل للخلافات الحدودية والترابية بين المغرب واسبانيا سواء بالشمال أو بالجنوب و من هذه المناطق الجنوبية الصحراء الغربية التي كان لاحتلالها من طرف اسبانيا انعكاسات و أبعاد عميقة على وضعية الحدود المغربية، و يحد هذا المجال الصحراوي من الشمال بطرفاية و من الشرق بتندوف و من الجنوب بموريتانيا و من الغرب بالمحيط الأطلسي،كما تم تقسيم هذا المجال إلى جزأين يعرف الشمالي منهما بالساقية الحمراء و يعرف الجزء

الجنوبي منها بوادي الذهب.و يعكس حرص اسبانيا على احتلال أقصى مناطق الجنوب والشمال المغربيّ الرغبة الجامحة للقادة الاسبان في فرض هيمنتهم على المغرب تنفيذا لمقتضيات وصية أسلافهم من الملوك و على رأسهم الملكة إيزابيلا التي جعلت من مثل هذه الهيمنة والاحتلال واجبا و التزاما لا ينبغي لأي قائد اسباني أن يتحلل منه إلا أن موقف فرنسا و قوى استعمارية أخرى تنافسهم على احتلال المغرب شكل أهم دوافع وحوافز الاسبانيين لمضاعفة جهودهم وحرصهم على تحقيق ذلك الحلم العتيق ،لكن هذه المرة ليس لدافع الاعتبارات الدينية و إنما كذلك لاعتبارات مختلفة بعضها سياسي (في إطار المنافسة الاستعمارية للدول الأوروبية خارجة القارة الأوروبية) و بعضها اقتصادي وبعضها الآخر استراتيجي...

وتعود بداية الاحتلال الاسباني للمناطق الصحراوية وخاصة منها ما يعرف بوادي الذهب إلى سنة 1844 عن طريق احد المواطنين الأسبان الذي استطاع توقيع عدة اتفاقيات حمائية مع قبائل هده المنطقة التي تمكنت اسبانيا فيما بعد من إخضاعها لتسييرها بعد تعيين أحد مسؤوليها الكبار بها، فدخلت بدلك هده المنطقة إلى نطاق ممتلكات اسبانيا الترابية الجديدة من الناحية الإدارية والعسكرية. ولتثبيت تواجدها بهده المنطقة الجنوبية وترسيخ احتلالها لها، عقدت اسبانيا عدة معاهدات واتفاقيات مع فرنسا، جرى بعضها في ظروف سرية كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية 3أكتوبر 1904 التي نصت مادتها السادسة على تمكين اسبانيا من المنطقة الجنوبية بالساقية الحمراء،وذلك خلافا لاتفاق القوى الاستعمارية الأوروبية القاضي بضرورة الحفاظ على الوحدة الترابية للمملكة الشريفة كما هو الشأن بالنسبة للاتفاق الذي جرى بين فرنسا و بريطانيا في 8 أبريل 1904.

غير أن التحولات السياسية وتفاعل العلاقات بين القوى الدولية دفع بهذه الأخيرة إلى إعادة النظر في اتفاقها و موفقها السابق و الدخول من جديد في مفاوضات أخرى لتحديد مجالات نفوذ كل منها تفاديا لاحتمالات تصادمها،وقد جرى في هذا الإطار توقيع اتفاقية 27 نونبر 1912م بهدف ضبط وضعية كل من فرنسا واسبانيا داخل المملكة الشريفة،كما أشارت المادة الثانية لهذه الاتفاقية إلى حدود مجالات نفوذ كل منهما بحيث عرفت منطقة

النفوذ الاسبانية تعديلات مهمة بالمقارنة مع ما ورد في الاتفاقية السرية لعام 1904م .وهكذا فإن دور إسبانيا الاستعماري بجنوب المغرب ساهم هو الآخر في التأثير بصورة عميقة على الوضعية الحدودية للمغرب بهذه المنطقة.[14] التي لازال يشوبها الغموض والنزاع ليس فقط بين الدولتين المتاخمتين لهذه المنطقة الجنوبية، و إنما أيضا مع كيان سياسي يطالب بانفصال تلك المنطقة عن المجال السيادي المغربي وذلك منذ انسحاب الاسبان في منتصف السبعينيات مما جعل النزاع بالمنطقة متواصلا وإمكانيات تسويته بعيدة وصعبة .

و إذا كانت اسبانيا قد قبلت بانسحابها من مناطق احتلالها الجنوبية فإنها لا تزال تتشبث بالأجزاء المغربية الشمالية حيث تظل وضعية الحدود المغربية هناك تكتسي أبعادا سياسية و جيواستراتيجية عميقة على اعتبار أن المناطق الشمالية المحتلة تمثل امتدادا اسبانيا يتخطى حاجز البحر الذي يفصل البلدين و يتغلغل داخل التراب المغربي.لقد جرى احتلال اسبانيا للثغور الشمالية المغربية في فترة تاريخية اتسمت هي الأخرى بمنافسات قوية و تسابق محموم على المستعمرات الإفريقية من قبل أغلب الدول الأوروبية و خاصة منها تلك التي توجد على مقربة من القارة السوداء التي تراها في هذه الأخيرة مجالا مفضلا لتمديد نفوذها و مصالحها التجارية والاقتصادية و السياسية.

فبعد أن كان الموقف الاسباني المطبوع بميولاته الاستعمارية يرجع مسألة احتلال مدينتي سبتة و مليلية والثغور الصغرى الشمالية إلى الرغبة في تحقيق ذلك الحلم و العهد القديم الذي قطعه الحكام الاسبان على أنفسهم عقب طرد العرب من بلاد أصبح موقفهم فيما بعد يبرر اندفاعهم لاحتلال أطراف المغرب بالضغط الشديد الذي تعرضت له اسبانيا واضطرارها إلى ممارسة سياسة الاستعمار والاحتلال لأراضي المغرب،وذلك بعد علمها بالنية المبيتة للفرنسيين للقيام باستعمار الأراضي المغربية، بحيث أن الدولة الاسبانية –

---

[14] - سبق أن تم توقيع عدد من الاتفاقيات وتبادل مجموعة من المراسلات بين كل من فرنسا و ألمانيا ثم فرنسا وبريطانيا ترتبط بالوضعية الترابية و الحدودية للمغرب و أغلب هذه الاتفاقيات يعين المجال الترابي المغربي على أنه يضم النواحي التي بين الجزائر و إفريقيا الغربية و مستعمرات ريو دورو و معنى ذلك أن المغرب – بحسب هذه الاتفاقيات – يصل في أقصى الجنوب إلى حدود سان لويس في السنغال بما في ذلك تندوف والقنادسة و توات وبشار و موريتانيا و كل الصحراء والساقية الحمراء التي احتلتها اسبانيا.انظر: علال الفاسي:دفاع عن وحدة البلاد.بدون إشارة لتاريخ الطبع و دار النشر.

التي أدركت أن الاحتلال الفرنسي للمغرب أصبح وشيكا وأمرا أكيدا- بادرت إلى تنفيذ سياستها الاستعمارية لحماية نفسها من جوار الاستعمار الفرنسي المباشر لها و تصرفت كما لو حاولت إيجاد مناطق بمثابة الحصون الأولى للدفاع عن كيانها.

أما احتلال اسبانيا للمناطق الشمالية للمغرب فقد سبق احتلالها للمناطق الجنوبية،كما سبق هذا الاحتلال الاسباني التواجد الاستعماري الفرنسي بالمغرب والجزائر،إذ يعود احتلال مدينة سبتة 1415 والاستيلاء على مدينة مليلية سنة 1497،وقد ترافق ذلك مع الاستيلاء على عدة موانئ جزائرية كوهران و الجزائر العاصمة و بوجي، كما تمكن الاسبان من احتلال الجزر الجعفرية عام 1847 إلى جانب مدن و موانئ مغربية أخرى.[15]

لقد نجم عن هذا الاحتلال الاسباني للأقاليم المغربية ليس فقط تراجع و انحسار الحدود المغربية في الأجزاء الشمالية،بل و كذلك حرمانه من أهم مناطقه ومدنه الاستراتيجية المتاخمة لحوض البحر الأبيض المتوسط، بحيث إن مدينة سبتة الساحلية لا تبعد عن أقرب نقطة في أوروبا سوى باثنين وعشرين كيلومترا و تبلغ طولها من الغرب إلى الشرق ألفي متر و من الشمال إلى الجنوب ألف و خمسمائة متر.أما مدينة مليلية العريقة الواقعة شمال شرق المغرب على ساحل المتوسط فقد ظلت لسنوات ملجأ مفضلا للمتنافسين على الملك في اسبانيا و الثوار على الحكم بهذه الدولة.[16] وقد ساهم الدور الاستعماري الذي لعبته اسبانيا، وخاصة بعد بروز بوادر الاحتلال الفرنسي للمغرب في تكريس و ترسيخ قبضتها و توسعها بالمناطق الشمالية وذلك ليمتد نطاق احتلالها إلى عدة أجزاء بداخل و وسط المغرب بحيث إن بعض المفاوضات التي كانت قد أجرتها اسبانيا في هذا الإطار مع فرنسا عام 1902 خولت لها منطقة نفوذ بالشمال تبتدئ حدودها من مصب نهر ملوية في اتجاه واد مسون وتتجه غربا لتصل إلى وادي مسيس ثم بمحاذاة هذا الأخير إلى واد سبو لتعود إلى المحيط الأطلسي وكانت هذه المنطقة الشمالية الشاسعة المخولة لاسبانيا تشمل مدنا بداخل المغرب كفاس و تازة، مما دفع بعض الزعماء السياسيين آنذاك

---

[15] ـ العربي الرحالي :المناطق الشمالية المغربية المحتلة و خطر الاسبنة النهائية ، مجلة الوحدة .ص 110.

[16] ـ أحمد مهابة :مشكلة سبتة و مليلية بين المغرب و اسبانيا مجلة السياسية الدولية العدد 112.أبريل 1993 ص 108.

إلى الضغط على الحكومة الفرنسية للتراجع عن هذا التنازل الذي منحته لفائدة اسبانيا بالإضافة إلى الرفض الذي كانت تقابل به بريطانيا كل عملية توسعية من جانب اسبانيا بالشمال الأمر الذي حصر الواجد الاسباني في مجالات محدودة لا تبعد كثيرا عن نطاق احتلالها و تواجدها القديم وتعويضها بالاعتراف لها بنفوذها بمناطق الجنوب المغربي .

و على الرغم من تراجع العهد الاستعماري بالقارة الإفريقية و المحاولات المتكررة لحصول المغرب على استقلاله السياسي وسيادته على كافة أجزائه و توحيد ترابه و تثبيت حدوده بالشمال والجنوب،فإن الاحتلال الاسباني ظل واقعا قائما في أجزاء مهمة من مناطق الشمال.ولقد تكررت عدة مبادرات رسمية مغربية لاستعادة هذه المناطق بالطرق السلمية و خصوصا بعد جلاء الاسبانيين عن المناطق التي كانت تحتلها بالجنوب وتتمثل أهم تلك المبادرات في توجيه المغرب في 27يناير 1975 مذكرة بعث بها ممثله الدائم لدى الأمم المتحدة إلى رئيس لجنة تصفية الاستعمار مطالبا بإدراج المناطق الشمالية المغربية المحتلة في قائمة الأراضي التي يجب تصفية الاستعمار فيها و قد ردت اسبانيا على هذا الموقف المغربي بمذكرة ضمنتها حججها التاريخية و القانونية المستندة على نظرية حق التقادم المكتسب.غير أن محاولة تدويل قضية الثغور الشمالية المغربية دفع باسبانيا إلى تعزيز قبضتها على مدينتي سبتة و مليلية وتكريس انفصالهما عن التراب المغربي من خلال تخويلها نظام الحكم الذاتي الذي سيمكن السكان الاسبان من تسيير الحكم بالمدينتين بشكل يحصر الحقوق والامتيازات لديهم و يحرم بالتالي السكان المغاربة الأصليين من الحق في هذا التسيير.و في إطار تعزيز سياسة الانفصال هذه و تكريس واقع الاحتلال أصدرت الحكومة الاسبانية القانون المنظم للأجانب المعروف "بقانون الأجانب" الذي صادق عليه البرلمان الاسباني في أواسط عام 1985 ويهدف هذا القانون إلى ضبط أوضاع الأجانب بإسبانيا وتحديد الشروط الضرورية للتجنس و الإقامة بحيث يقضي بإبعاد من لا تتوفر فيه تلك الشروط،و قد تم إدراج مدينتي سبتة و مليلية ضمن المجال الذي يطبق فيه هذا القانون مما جعل السكان المغاربة الأصليين بهاتين المدينتين الأجانب حسب هذا القانون بل ويشمل الطرد غالبيتهم .و لعل رغبة المغاربة والاسبان في تعميق و توسيع علاقات تعاونهما على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والصناعية والثقافية من شأنها الحيلولة دون تصاعد

التوتر بينهما بسبب قضية هذه الثغور و بالتالي العمل على إيجاد تسوية سلمية لها،و قد أفرز هذا الموقف تصورا مغربيا لهذه التسوية،يتمثل في نهج طريقة تسوية تعيد للمغرب حقوقه على أراضيه و تحفظ لاسبانيا مصالحها بهذه الأراضي.

ظل جزء مهم من التراب الوطني تحت السيطرة الاسبانية في المناطق الصحراوية بالإضافة إلى ثغور الشمال،و كان للمعاهدة التي وقعت مع اسبانيا في هذه السنة وقع خاص بحكم أن استعمارها للمغرب لم يكن على الشاكلة نفسها التي كانت عليها فرنسا علما أن النظام الفرنكاوي لم يكن أبدا يفكر في أن المغرب سيبحث عن استرجاع المناطق الجنوبية بالخصوص، و التي كان يسميها الجنرال فرانكو بالأقاليم الإفريقية أو ما كانت تسمى رسميا إفريقيا الغربية الاسبانية، وقد بدأت المطالب الأولى للوطنيين المنتمين لحزب الاستقلال الذين كانوا جد نشيطين في منطقة سيدي إيفني بالخصوص باستقلال المنطقة،كما أن جيش التحرير كان على الخط نفسه بالمنطقة و كان يتصرف بشكل مستقل عن المركز بالرباط. فالمشكلة بالنسبة للصحراء لم تكن أبدا اسبانيا بل الوجود الفرنسي العسكري والسياسي الذي يسطر على كل من موريتانيا والجزائر خاصة منطقة تندوف والصحراء الغربية و ما كانت تحتوي عليه المستعمرتين من معادن استراتيجية،أضف إلى ذلك أن استقلال المغرب لم يعني أبدا الجلاء النهائي للوجود العسكري الذي ضل يتحكم فيه محور أكادير تندوف. وكان من أهم هذا الوضع عملية محاصرة جيش التحرير المسماة بـ إكوفيون [17] سنة 1958، وحل البنيات المكونة لهذا الجيش لأسباب معلومة. ومع هذا فإن المطالبة المغربية بالصحراء لم تنطفئ لكن تحكمت فيها الأوضاع الدولية و كذلك الأوضاع الداخلية خاصة في خضم الصراعات الحزبية فيما بينها و بين المركز بالرباط أيضا.

عرفت قضية الصحراء حضورا مبكرا في المنتدى الأممي بدأ مع الدورة 14 للجمعية العامة التي أصدرت في 12 دجنبر 1959 قرارها رقم1467 ينص على تزويد الجمعية العامة بكافة المعلومات عن الأراضي المسيطر عليها، و التي لا تحضى بالتسيير الذاتي و قد امتنعت اسبانيا من التصويت لأن الأمر يمس الأقاليم الصحراوية.كما وقعت إشارة مندوب المغرب في الأمم المتحدة أيضا إلى ضرورة تصفية الاستعمار من المناطق

---

[17] ـ كلمة فرنسية فرشات ملولبة لتطهير القارورات والكؤوس و الغرض منها هنا هو الإشارة إلى القضاء على جيش التحرير بالمنطقة.

الصحراوية، بالإضافة إلى سبتة في الدورة 15 للجمعية العامة لسنة 1960:قرار(SR1005 a/c 4) و الشيء نفسه حصل سنوات 1961 و1962 و1963 1964 خاصة في اللجنة الرابعة لتصفية الإستعمار، وهو ما سيؤدي بالجمعية العامة لسنة 1965 في توصياتها رقم xx2072 إلى الربط بين سيدي إفني و الصحراء الغربية والدعوة إلى تصفية استعمارهما. وهو ما وقع في الدورة 21 لسنة 1966 حيث طالبت الجمعية العامة أثناءها بضرورة دخول اسبانيا في مفاوضات مع المغرب لحل مشكلة الصحراء و سيدي إفني [18].

و استمرت المطالبة المغربية المنتظم الدولي خلال السنوات الفاصلة بين 1967 و 1973، حيث يمكن الرجوع إلى القرارات والتوصيات الأممية لهذه السنوات التي تؤكد على الترابط القانوني بين سيدي إفني و الصحراء الغربية كما تؤكد على وجود المغرب كمحاور أساس في القضية.

و تجدر الإشارة إلى أن استقلال موريتانيا منذ سنة 1960 جعلها أيضا شريكا للمغرب في القضية نفسها كما أن الأمم المتحدة قد دعت في كل قراراتها إلى ضرورة منح الاستقلال لهذه الأقاليم في إطار تقرير المصير، وفي إطار التنسيق و التشاور مع الجهات المعنية و هي المغرب و موريتانيا. على هذا الأساس ستصبح الدولتان شريكتان في السعي إلى تحرير الصحراء. و موع بداية السبعين من القرن الماضي و مع التحالف المغربي الموريتاني و رفض اسبانيا الانصياع للقرارات الأممية، تقرر إجباره على الانسحاب في ظروف جد مواتية حيث أن مرض الديكتاتور فرانكو كان مناسبة فريدة عانت بسببها الإدارة الاسبانية من شلل عميق مكن من التخلص من سطوة الفكر الاستعماري لليمين الاسباني، و مع هذا فقد كانت المفاوضات جارية بين الطرفين رغم تحضير المغرب لأهم عملية ستعجل بتحرير الأقاليم الصحراوية و هي المسيرة الخضراء.

---

[18] وثيقة من محاضر الجمعية العامة. أنظر ترجمتها بالعربية و كذلك ما سبقها من قرارات عند :المساري محمد العربي، مرجع سابق ص 58-62.

❖ تاريخ المسيرة الخضراء

بدأت سنة 1975 و هي مسيرة سلمية كبرى نجح فيها المغرب باسترجاع الصحراء المغربية من الاحتلال الإسباني. أعطيت إشارة انطلاق هذه المسيرة من قبل الملك الحسن الثاني رحمه الله في 6 نوفمبر 1975 لاسترجاع الصحراء المغربية, في 5 نوفمبر وجه ملك المغرب من قصر البلدية بأجدير خطابا للشعب المغربي أعلن فيه عن انطلاق المسيرة. بدأت المسيرة في 6 نوفمبر 1975 من طرفاية، بلغ عدد المغاربة الذين شاركوا في المسيرة 350.000 مواطن ومواطنة.

وقد حمل المتطوعون في المسيرة القرآن والأعلام المغربية ولم يحمل خلالها أي سلاح، تأكيدا على أنها مسيرة سلمية، انطلقت المسيرة بقدر كبير من الانتظام والدقة، أما - إسبانيا فقد عارضت المسيرة بشدة وطلبت عقد اجتماع لمجلس الأمن لمواجهة هذه المسيرة، كما ادعت من خلال مندوبها في مجلس الأمن أن المسيرة الخضراء ليست مسيرة سلمية، بل هي زحف عسكري مسلح، حيث قامت بتحريك أسطولها البحري إلى المياه الإقليمية المغربية لإجبار المغرب العدول عن تنفيذ المسيرة، كما أعلنت أنها قامت بإعداد حقول ألغام في الصحراء الغربية لقد جاءت المسيرة الخضراء لتضع حدا فاصلا مع منطق الحرب وأسلوب المغامرة: وحرصا من جلالة المغفور له الحسن الثاني على تجنيب المنطقة حربا مدمرة اتخذ قراره الحكيم القاضي بتنظيم مسيرة خضراء والداعي إلى نبذ العنف واللجوء إلى الحوار لتسوية النزاعات.

وكان انطلاق المسيرة الخضراء متزامنا مع مفاوضات مدريد ومرض الرئيس فرانكو، وكان مؤكدا أن المغرب سيسترجع الأقاليم الصحراوية في إطار الاتفاق مع موريتانيا التي ستستقل بتيريس الغربية .إقليم وادي الذهب. هذا في الوقت الذي كانت فيه المجموعات العسكرية لجبهة البوليساريو تستعد لمناهضة المغرب، ومنازعته في أحقية المطالبة بالصحراء.

البوليساريو كلمة مختصرة ب الاسبانية للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهي حركة تكونت بالأساس في أوساط الطلبة المغاربة المنتمين للتيار اليساري، والمنحدرين من الأقاليم الصحراوية المتنازع عليها، وأيضا من المناطق الصحراوية المحررة سابقا من الاستعمار الفرنسي خاصة في طانطان، وقد تبنى هؤلاء الشباب أن ذاك الطرح الثوري المناهض للنظام المغربي، خاصة ضمن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كما كانت هناك محاولات منهم بعد أحداث طانطان سنة1971، وقبل تشكيل الجبهة للعمل بتنسيق مع الأحزاب اليسارية وأيضا مع الحكومة المغربية لإحياء المطالب بتحرير الصحراء وذلك في بداية السبعينيات مقابل ما بدأت تقوم به اسبانيا من جلب الدعم في الأوساط الثقافية والطلابية الصحراوية لتشكيل نواة مطالبة بقيام دولة مستقلة في الصحراء. وبعد عدم استجابة الأحزاب الوطنية و السلطات المغربية لهذه المطالب، انتقلت مجموعة الطلبة هذه إلى موريتانيا و هناك تكونت الجبهة يوم 10 مايو 1973 و عقدت جمعها الثاني يوم 31 غشت 1973 و شكلت هيئاتها السياسية و العسكرية.شنت الجبهة عدة هجمات على المواقع المغربية و الموريتانية عند نهاية سنة 1976،و أهم ما قامت به هو الضربات المتتالية للقطاع الاقتصادي الموريتاني المرتبط بالخط الحديدي الرابط بين مناجم الزويرات و ميناء نواديبو ، و رغم التدخل المغربي و أيضا الفرنسي لم يكن في مقدور موريتانيا الاستمرار في تحالفها مع المغرب، الشيء الذي سيؤدي إلى انقلاب 10 يوليوز1978 قام به العقيد مصطفى ولد السالك مما سيؤثر على موازين القوة في المنطقة.

دخلت موريتانيا في مفاوضات سرية مع البوليساريو،و عقدت معه اتفاقا في العاصمة الجزائر يوم 5 غشت 1979يرمي إلى انسحاب موريتانيا من وادي الذهب و فك

الارتباط بتحالفها مع المغرب.و عليه لم تلتزم موريتانيا الحياد تجاه القضية بل أصبح التراب الموريتاني مجالا لحركية البوليساريو،الشيء الذي سيؤدي إلى العديد من الاشتباكات التي فرضت على المغرب القيام بحق المتابعة في الموريتاني. و عند وصول هيد الله إلى السلطة في نواكشوط عقد لقاء الطائف الذي جمعه بالحسن تحت إشراف سعودي خلص إلى اتفاقية الطائف التي تفرض على موريتانيا الحياد، و منع وصول البوليساريو إلى أراضيها لكن هذه الاتفاقية ظلت حبرا على ورق خاصة بعد اعتراف موريتانيا بالجمهورية الصحراوية في27 فبراير 1984.

و بخروج موريتانيا من حلبة الصراع أضحى المغرب لوحده أمام مواجهة قوات البوليساريو .بعد ضمه لإقليم وادي الذهب المتخلى عنه.هذا في الوقت الذي حشدت فيه الجزائر كامل آلياتها الدبلوماسية لمحاصرة المطالب المغربية وإيصال القضية إلى مختلف المنتديات الدولية الجهوية قصد الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .و عملت على ضرب معاهدة مدريد 24 نونبر 1975 والتي دعمت بالقرار الأممي لجمعية العامة 10 دجنبر 1975.و عززت الجزائر عملها على الساحة السياسية بدعمها العسكري الكامل للبوليساريو،بل ستشهد المنطقة أول تدخل مباشر للجيش الوطني الشعبي الجزائري و ذلك بموقع أمكالة في 29 يناير و 15 فبراير 1976، حيث احتجز عدد مهم من الجنود والضباط الجزائريين. [19] و كان ذلك أكبر تحول في النزاع على الصحراء الشيء الذي سيؤكد القطيعة الفعلية بين المغرب والجزائر و دخول مرحلة جديدة من النزاع المسلح بين البوليساريو والمغرب مع الدعم العسكري والمادي الليبي والجزائري و الحضور المكثف للآلة الدبلوماسية الجزائرية.بعد ذلك شرارة حرب العصابات طيلة عدة سنوات إلى حدود سنة 1979 حيث كانت أول حرب منظمة،استعمل فيها البوليساريو معدات عسكرية نظامية أهمها الصواريخ المضادة للطائرات و المدفعية الثقيلة والمدرعات .كما هوجمت مناطق صحراوية خارج النطاق المتنازع عليه عبر حمادة تندوف انطلاقا من جبال الوركزيز

[19] - المساري محمد العربي ،مرجع سابق ص 379-382 .

المغربية كما هوجمت طانطان وغيرها من المدن والقرى بشمال الصحراء مما فرض على المغرب تغيير استراتيجيته و التفكير في بناء الجدار الأمني.

و أسس المغرب مع نهاية سنة 1979 ثلاث فرق عسكرية جديدة عملت على تأمين الصحراء، و تمكين الجدار الأمني الذي سيوقف هجومات البوليساريو أو على الأقل سوف يعرقلها لتنظيم المقاومة و الرد الكفيل. و اعتمد بناء الجدار الأمني على إعادة تشكيل الجيش المغربي المرابط بالصحراء، وذلك عبر تدعيم إمكانيات التنسيق بين مختلف الوحدات و إعادة تسليحها بما تتطلبه استراتيجية المكان." فأنشئت ثلاث وحدات عسكرية آلية متحركة و مستقلة تضم كل واحدة حوالي 7000 رجل،الأولى هي أحد أنشئت في دجنبر 1979 و كانت ترابط بواد الذهب، والثانية هي الزلاقة أنشئت في بداية 1980 مهمتها هي حماية الساقية الحمراء والثالثة هي الأرك أنشئت في يونيو 1980 مهمتها هي فك العزلة عن الصحراء و إتمام التحكم في مجالاتها " وعلى إثر ذلك تم بناء الجدار الأمني والذي يتشكل من عدة مقاطع أسست عبر مراحل استمرت من سنة 1980 إلى سنة 1987، ليضم في النهاية حوالي 2720كلم و أكثر من 90000 جندي مرابط، وحسب بعض الإحصائيات قد يصل العدد إلى 160000. و يتكون هذا الجدار الأمني من 5 مقاطع هي:

- المقطع الأول وطوله 500 كلم بني سنة 1980 وانتهت الأشغال به سنة 1982.
- المقطع الثاني و طوله 300 كلم بدأ العمل فيه في دجنبر 1983 و انتهت الأشغال به في يناير 1984 .
- المقطع الثالث و طوله 320 كلم بدأ العمل فيه في أبريل و انتهت الأشغال به في ماي 1984.
- المقطع الرابع و طوله 380 كلم بدأ العمل فيه في دجنبر و انتهت الأشغال به في 1984 في يناير 1985.
- المقطع الخامس وطوله 670 كلم مدة العمل فيه من ماي إلى شتنبر 1985.
- المقطع السادس طوله 550 كلم بني ما بين فبراير و أبريل 1987.